

البيان الصادر عن الاجتماع العام الحادي والستون

'صناعة القطن في القرن الحادي والعشرين: النمو عن طريق استثمارات القطاع الخاص'

تلعب صناعة القطن والمنسوجات القطنية دوراً محورياً في النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتسهم في عمليات التنمية المستدامة التي تتسم بالمسؤولية الاجتماعية. فالقطن هو المادة الخام للثروة والتصنيع والتنمية. كما أنه محصول نقدي حيوي يوفر الدخل لكثير من التعليم إلى الصحة والسكان والنقل، ويلعب كمحفز لعمليات التصنيع ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية.

وقد عقدت اللجنة الاستشارية الدولية للقطن اجتماعها بالقاهرة في مصر خلال الفترة ٢٠-٢٥ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٢ في اجتماعها العام الحادي والستين منذ عام ١٩٣٩. وشارك في الاجتماع ممثلو ٣٨ حكومة وثمان منظمات دولية.

١- حقق الانتاج العالمي رقماً قياسياً بلغ ٢١,٥ مليون طن في موسم ٢٠٠٢/٢٠٠١، متجاوزاً الاستهلاك العالمي بمقدار ١,٣ مليون طن؛ مما دفع بمخزونات آخر المدة خارج الصين الشعبية إلى أعلى مستوى لها منذ موسم ١٩٨٥/٨٦ (المرفق الأول). وهبطت الاسعار العالمية للقطن إلى أدنى مستوياتها في غضون ثلاثين عاماً لتصل إلى ٤١,٨ سنت للطن في موسم ٢٠٠٢/٢٠٠١. وارتفعت الصادرات العالمية للقطن بنسبة ١٠% لتحقق رقماً قياسياً بلغ ٦,٥ مليون طن في موسم ٢٠٠٢/٢٠٠١. وتخطى الاستهلاك العالمي من القطن حاجز العشرين مليون طن لأول مرة في ذلك الموسم، حيث ارتفع نصيب القطن في سوق الالياف النسجية العالمية لأول مرة منذ عام ١٩٩٠ ليصل إلى ما يقدر بـ ٤٠,٧% في عام ٢٠٠١. ولكن بالرغم من زيادة كمية الاقطن المنتجة فإن قيمة الانتاج العالمي انخفضت بخمسة مليارات دولار عن الموسم السابق؛ الامر الذي اثر على دخول ملايين المزارعين وموردي المدخلات والخدمات في معظم الدول.

٢- طبقاً لتقديرات الامانة، فإن الانتاج العالمي سوف يهبط بنسبة ١٠% ليبلغ ١٩,٣ مليون طن في موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٢، بينما يُتوقع أن يرتفع الاستهلاك بنسبة ٢,٥% ليصل إلى ٢٠,٧ مليون طن. كما أنه من المتوقع أن يرتفع متوسط سعر القطن العالمي بمقدار احد عشر سنتاً ليصل إلى ٥٣ سنت للطن في موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٢. الا أنه من المتوقع أن تبقى اسعار القطن اقل من متوسطاتها خلال الثلاثين عاماً الاخيرة بسبب ضخامة المخزونات.

٣- يبسر العديد من البلدان تزايد الشفافية وازدياد حدة المنافسة في قطاعات القطن من أجل تشجيع المزيد من الكفاءة وتسريع معدل النمو الاقتصادي. واستمعت اللجنة إلى الجهود الناجحة في مجال التخصصية والتحديات المستمرة التي تواجه مستثمري القطاع الخاص في كثير من البلدان. ووافقت حكومات الدول الاعضاء على ضرورة اعادة النظر في السياسات والبرامج التي تشكل تثبيطاً

للحواجز نحو تزايد الاستثمار في انتاج القطن وصناعات التجهيز. وقد لوحظ بصفة خاصة ان الحواجز في سبيل استيراد المعدات والضرائب المفروضة على شراء تلك المعدات المستخدمة في انتاج القطن وتجهيزه تشكل تثبيطاً للحواجز نحو التوسع في صناعة القطن.

٤- ان اقتصاديات المنسوجات العالمية مدفوعة بالاستهلاك. وتقضي المنافسة في صناعة المنسوجات بأن يلبي النساجون مطالب المستهلكين بتحسين نوعية المنتجات. وأشارت اللجنة الى أنه يجب بذل جهود مستمرة لتشجيع تحسين نوعية القطن من أجل تيسير المزيد من استخدام القطن. واستمعت اللجنة الى بيانات من جانب المزارعين والنساجين والتجار عن نظم تقييم نوعية القطن على أساس قياس الآلات للخصائص الاصلية للالياف التي تقوم بتقييمها صناعة النسيج. وهذه النظم تفيد جميع قطاعات صناعة القطن. ويمكن أن يؤدي تطبيق تقييم جودة النوعية على أساس استخدام الآلات الى تحفيز الاسعار التي تشجع المنتجين على توفير القطن للنساجين بالخصائص التي تلبي احتياجات المستهلكين المهتمين بجودة النوعية بصورة افضل. كما لوحظ انه قد يكون من المكلف البدء في تشغيل نظم تقييم جودة النوعية على أساس استخدام الآلات. وسيكون من المفيد ادخال تحسينات على مدى الاعتماد على دقة الآلات وتكرارية الاختبارات.

٥- يشكل موضوع التدابير الحكومية التي تشوه انتاج القطن وتجارته مصدر قلق لحكومات الدول الاعضاء، وكان موضوع مثير للنقاش في اطار اللجنة الاستشارية الدولية للقطن منذ عام ١٩٨٥. وطبقاً للامانة، فان اربعة عشر بلداً قدمت دخلاً مباشرة ونظم حماية لمساندة الاسعار لمنتجي القطن بها في موسم ٢٠٠١/٢٠٠٢. وكان الاثر الناجم عن تلك التدابير هو زيادة انتاج القطن العالمي وتخفيض الاسعار الدولية للقطن وتشويه تجارته. وتساند اللجنة بقوة التوصل الى نتيجة ناجحة للمحادثات بشأن الزراعة والموضوعات الاخرى التي تجري تحت رعاية منظمة التجارة العالمية، وتتوقع أن تؤدي هذه المحادثات الى خفض كبير في مستويات التدابير الحكومية (وهي الدعم المحلي بصورة غالبية) التي تشوه انتاج القطن وتجارته.

وتلقت اللجنة مقترحات بشأن موضوع "التدابير الحكومية وصناعة القطن العالمية". ووافقت غالبية الدول الاعضاء على مضمون المرفق الثاني. كما تقدمت الولايات المتحدة باقتراح تم قبوله بالكامل من جانب الوفد اليوناني. والموضوع المشترك في هذه المقترحات هو الاقتراح بان توافق الدول الاعضاء -في اطار المحادثات بشأن التجارة والموضوعات الاخرى التي تجري تحت رعاية منظمة التجارة العالمية- على وضع جدول زمني محدد للحد من التدابير الحكومية التي تشوه تجارة القطن، وان تبحث الحكومات السبل الكفيلة بخفض التعريفات الجمركية على المنسوجات القطنية والملابس الجاهزة من اجل التوسع في الاتجار في منتجات القطن. كما تم الاعتراف بأن مشكلات جميع مزارعي القطن تستحق التفهم والاهتمام العاجل.

٦- نظمت لجنة بحوث انتاج القطن ندوة فنية عن موضوع التكنولوجيا والادارة والتجهيز من اجل اقطان ذات نوعية جيدة. ولا تؤدي هجمات الآفات على القطن الى خفض الانتاج فحسب بل الى تنني نوعية الالياف ايضاً. كما أن استخدام الاقطان المهجنة جينياً أخذ في التوسع ويسهم حالياً بثلاث الانتاج العالمي. وتقبلت صناعة القطن هذه التكنولوجيا بصفتها قائمة على اساس العلم، ولا يبدو أن هناك آثار واضحة على التجارة العالمية للقطن. وقد استجاب منتجو القطن لانخفاض اسعار القطن

عن طريق تغيير ممارساتهم الانتاجية، الا أن بعض هذه التغييرات أدت الى آثار سلبية على جودة الالياف. وهناك توافق في الآراء على أن اختبار نوعية الالياف عن طريق الآلات افضل من الفرز اليدوي للقطن، ولكن هناك حاجة للتنسيق بين نظم الاختبار بالآلات؛ الامر الذي أدى الى تزايد السرعة والدقة التي تؤدي الى نتائج موثوق بها وتنتج فيها صناعة القطن. وهناك حاجة لتوحيد قياسات خصائص الالياف التي تعكس الاداء في نسج القطن وادخاله في النظم الوطنية لتقييم النوعية من اجل تشجيع تزايد انتاج القطن ذو الخصائص التي يرغبها النساجون، مما يعزز استخدام القطن. وستعقد للجنة الندوة الفنية لعام ٢٠٠٣ عن موضوع "أثر التقدم في اساليب التجهيز على طلب الاقطن الجيدة".

٧- أكدت اللجنة التزامها بالاستمرار في دعم الشبكات الاقليمية والمؤتمرات الدولية لاقتصاديات القطن والمؤتمرات العالمية لبحوث القطن. وسيعقد مؤتمر "القطن: الاداة المحركة للنمو الاقتصادي - اوزبكستان ٢٠٠٢" في طشقند خلال الفترة ١٤-١٦ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٢ بالمشاركة مع اجتماع "هيئة بحوث القطن الآسيوية وتطوير شبكات الاتصال". وستعقد الامانة ندوة دولية عن ادارة مخاطر اسعار القطن في بوركينا فاسو خلال الفترة ١٧-١٨ فبراير/شباط ٢٠٠٣. وسيعقد المؤتمر العالمي لبحوث القطن الثالث في مدينة كيب تاون بجنوب افريقيا خلال الفترة ٩-١٣ مارس/آذار ٢٠٠٣. وسيتم تقديم نحو ٢٥٠ بحثاً في هذا المؤتمر.

٨- تلقت اللجنة تقريراً من الفريق الاستشاري من القطاع الخاص يحث فيه اللجنة على تأكيد اهمية ممارسات الاتجار الجيدة في صناعة القطن والمنسوجات، واقترح على الامانة أن تتحقق من افضل الطرق لتشجيع التمسك بمفهوم قدسية العقود المتعلقة بالتجارة في المنسوجات والملابس الجاهزة. وأيد الفريق الجهود المبذولة لتعزيز الطلب العالمي على القطن عن طريق أنشطة "المحفل الدولي لترويج القطن" وشجع الفريق الحكومات على وضع معايير لجودة القطن لصالح المستهلكين تقوم على أساس وسائل تقييم الجودة على أساس استخدام الآلات. وأوصى الفريق الامانة بأن تستمر في تقديم المواد التنقيفية عن موضوع ادارة مخاطر اسعار القطن. ولاحظت حكومات الدول الاعضاء أن اللجنة الاستشارية الدولية للقطن استقادت -بطرق ملموسة ومحددة- من الطروحات التي قدمها الفريق منذ انشائه في عام ١٩٩٩. كما قيم الفريق الى حد كبير الخدمات التي قدمتها له الدول الاعضاء.

٩- تلقت اللجنة تقريراً عن أنشطة "المحفل الدولي لترويج القطن" ووافقت على أن العمل الذي يقوم به المحفل هام وينبغي الاستمرار فيه. والمحفل جهاز غير حكومي يتشكل من منظمات صناعة القطن الوطنية والدولية، وهدفه تيسير وضع البرامج الوطنية وتشجيع التوسع فيها من أجل زيادة استهلاك القطن على مستوى التجزئة. ويعمل المحفل كخرفة مقاصة لتبادل المعلومات عن الاساليب المحققة لترويج القطن وافضل الممارسات عن الاتصالات على مستوى تجارة التجزئة والمقاييس الذي تستخدم فعالية التكلفة للنهوض بالطلب الاستهلاكي.

وأصدرت اللجنة الاستشارية تعليماتها للجنة الدائمة لبحث اقتراح ضم خبير في ترويج القطن للامانة. ولدى دراسة ذلك الاقتراح، ستقوم اللجنة الدائمة بتقييم الغرض والهدف من وراء

انشاء هذا المنصب الجديد بكل عناية، والاثر المترتب عليه على الميزانية، وكيفية تأثير تعيين خبير في الترويج على العلاقة بين اللجنة الاستشارية الدولية للقطن والمحفل الدولي لترويج القطن وأجهزة صناعة القطن الاخرى، الى جانب تأثير ضم خبير في الترويج على الاعمال الاخرى التي تؤديها الامانة. وستتساور اللجنة الدائمة بصورة مكثفة مع الوكالات المنسقة قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن هذا الموضوع.

- ١٠- اعربت اللجنة الاستشارية الدولية للقطن عن تقديرها للصندوق المشترك للسلع الاولية لدعمه تطوير السلع الاولية، وأقرت بالفوائد التي تجنيها صناعة القطن من المشروعات التي يمولها الصندوق. ومنذ بدء الصندوق انشطته بالكامل في عام ١٩٩١، تمت الموافقة على عشرة مشروعات قطنية بمبلغ عشرين مليون دولار كمنح وقروض من الصندوق.
- ١١- سيعقد الاجتماع العام الثاني والستون للجنة في مدينة جدانسك ببولنده خلال الفترة ٧-١٢ سبتمبر/ايلول ٢٠٠٣ بناء على دعوة موجهة من حكومة بولنده. كما تلقت اللجنة دعوة من حكومة الارجننتين لاستضافة الاجتماع العام الثالث والستون في عام ٢٠٠٤.

التدابير الحكومية وصناعة القطن العالمية

أدركت حكومات الدول الاعضاء في اللجنة الاستشارية الدولية للقطن الموقف الصعب الذي تمر به صناعة القطن العالمية، وترغب في تقديم الحلول الممكنة. ويمكن أن يمثل منهجنا لايجاد حل للموقف الحالي مخططاً أساسياً للسلع الاخرى التي تواجه نفس الظروف حالياً. ولا نتصور وجود حلول قصيرة الاجل، نظراً لحقيقة أنه لا يبدو من الممكن اتخاذ اجراءات طوعية للحد من الانتاج. الا أن ممثلي البنك الدولي وافقوا في "مؤتمر القطن والمفاوضات التجارية العالمية" الذي عقد في واشنطن العاصمة يومي ٨ و ٩ يوليو/تموز ٢٠٠٢ على انه يمكن العمل مع مختلف الدول للتوصل الى وضع اجراءات علاجية.

قد بلغ متوسط اسعار القطن ٤٢ سنت للرطل في موسم ٢٠٠٢/٢٠٠١، وهو أدنى مستوى يصل اليه منذ ثلاثين عاماً. ويمكن أن يؤدي الغاء الدعوات الى تأثير ايجابي قدره ٣١ سنت للرطل على متوسط الاسعار، بناء على تقديرات امانة اللجنة الاستشارية الدولية للقطن. فانخفاض الاسعار يعد نتيجة رئيسية لعوامل سياسية تحتاج الى اتخاذ اجراءات سياسية. وتطلع الدول المختلفة منذ عشرات السنوات الى وجود سوق حرة والحد من الدعوات والغائها، ولكن هذه الاهداف لايمكن أن تتحقق الا عن طريق اجراءات سياسية.

وقد ترغب الدول المختلفة في بحث الاستراتيجية الثلاثية التالية:

- من الضروري -في اطار اللجنة الاستشارية الدولية للقطن- أن يتم وضع استراتيجيات للحد من الدعوات والغائها في خاتمة المطاف، لكي تتمكن الحكومات من العمل عن طريق مفاوضاتها في منظمة التجارة العالمية.
- خارج اطار اللجنة الاستشارية الدولية للقطن، ينبغي على الحكومات والقطاع الخاص تعزيز تحالفاتها من اجل اقناع الدول التي تدعم المزارعين -عن طريق دعم الدخل والانتاج- بالحد من تلك الاجراءات والغائها في نهاية الامر. ومن الضروري ايضاح الضرر الذي تلحقه تلك الاجراءات بالمزارعين في الدول الاخرى المنتجة للقطن لصانعي السياسة والجمهور.
- يجب على الدول التي تواجه مصاعب قصيرة الاجل بسبب انخفاض اسعار القطن أن تبحث عن حلول عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد يتضمن ذلك السعي للحصول على منح وأموال مشتركة لمساعدة الصناعات على البقاء حتى تُستكمل المفاوضات الدائرة في منظمة التجارة العالمية ويتم تنفيذ الاتفاقيات.

ومن الضروري أن تقدم الدول المختلفة تنازلات في سبيل سعيها لوضع استراتيجيات فعالة يمكن لجميع الاطراف المعنية بالحل أن تتفق على شروطها. ويُقترح أن تلعب الدول المهمة بذلك الامر دوراً

رئيسياً من أجل اتخاذ إجراءات في إطار منظمة التجارة العالمية. ويمكن أن تؤدي الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص إلى اتخاذ إجراءات خارج إطار اللجنة الاستشارية الدولية للقطن ومنظمة التجارة العالمية. ويمكن أن يتم التخطيط لهذه الإجراءات بصورة غير رسمية في المحافل التي ترى الدول المعنية أنها ملائمة.

أولاً - في إطار اللجنة الاستشارية الدولية للقطن

١- الجدول الزمني لمنظمة التجارة العالمية

يمكن للحكومات أن تستخدم نتائج المحادثات بشأن التدابير الحكومية التي جرت في الاجتماع العام الحادي والستون للجنة الاستشارية الدولية للقطن لوضع مقترحات نهائية للجلسة الأخيرة بشأن الإجراءات العلاجية بخصوص الدعم المحلي المقرر عقدها خلال الفترة ٢٥-٣١ مارس/آذار ٢٠٠٣. ويمكن لفريق العمل بشأن التدابير الحكومية المنبثق عن اللجنة الاستشارية الدولية للقطن أن يقدم توصيات إضافية قبل الاجتماع الأخير لمنظمة التجارة العالمية في مارس/آذار ٢٠٠٣ والاجتماع الوزاري لتلك المنظمة التي سيعقد في المكسيك.

٢- الحوار متعدد الأطراف غير الرسمي فيما بين الدول

أعرب بعض المشاركين في "مؤتمر القطن والمفاوضات التجارية العالمية" عن نيتهم الدخول في حوار فيما بين صناعات القطاع الخاص بحثاً عن حلول ودية لمشكلة الإنتاج الزائد عن الحد التي تؤدي إليها الدعوات والعوامل الأخرى.

وفي هذا الصدد، يمكن للجنة الاستشارية الدولية للقطن أن تُيسر عقد اجتماعات غير رسمية فيما بين صناعات القطن المحلية التي ترغب في البحث عن حلول. ومن المتوقع أن تتاح الفرصة لبعض الدول لكي تعيد النظر في النماذج الخاصة بها بعد الاستماع إلى وجهات النظر الخارجية. وبذلك تتاح لها الفرصة لقياس مدى سلامة افتراضاتها.

ويمكن أن يكون هذا الحوار ثنائياً أو متعدد الأطراف. ويمكن للامانة أن تسهل إجراء هذه الحوارات.

ثانياً - إجراءات منظمة التجارة العالمية

يستهدف جوهر العمل الذي قام به فريق العمل بشأن التدابير الحكومية واللجنة الاستشارية الدولية للقطن تزويد الحكومات بتحليلات وبيانات اقتصادية قوية بشأن انخفاض الأسعار في الأسواق الدولية والآثار المترتبة على الدعوات. وينبغي على الحكومات أن تُخطر عن الأضرار التي لحقت بها بسبب انخفاض الأسعار.

وهناك منهجان؛ أما إن ترغب الحكومات في التفاوض بشأن القطن جنباً إلى جنب مع السلع الأولية الأخرى، أو أن تقترح تناولاً منفرداً يعزل القطن عن السلع الأولية الأخرى.

١- مفاوضات منظمة التجارة العالمية - منهج عام

يمكن للحكومات أن تعمل بصورة فردية أو جماعية في الإطار المعتاد لمفاوضات السلع الأولية الزراعية، لحماية الدور الخاص للقطن في التجارة وفي الاقتصادات النامية. ويمكن لمجموعات

الدول ذات المصالح القطنية أن تتقدم بمقترحات محددة بشأن القطن وتعادل بينه وبين السلع الأولية الأخرى.

٢- التفاوض الافرادى بشأن القطن فى منظمة التجارة العالمية

يمكن للحكومات أن تقترح التفاوض بصدد دعم التصدير والدعم المحلى على اساس افرادى، الامر الذى سيؤدي الى الحد من دعومات التصدير والدعم المحلى وخفضه بالنسبة لكل سلعة اولية على حدة بما فيها القطن.

٣- الجداول الزمنية للحد من الدعومات

يقترح وضع جداول زمنية من جانب كل حكومة فى منظمة التجارة العالمية بشأن الحد من التدابير الحكومية التى تشوه اسواق القطن ونتاجه. ومن الضرورى البدء فى الموافقة على التزامات معينة.

أ- التزامات اساسية: يجب أن تلتزم الدول المصدرة للقطن بجدول زمني لخفض الدعومات والغائنا لكي تستطيع التصدير أو المشاركة فى الاسواق الدولية. ويمكن أن تتعرض الدول التى لاتلغى الدعومات أو تحاول التحايل على تلك الجداول الزمنية لاجراءات انتقامية من جانب الدول المتضررة بشأن القضايا المتعلقة بالتجارة. ويمكن -على سبيل المثال- أن تلجأ الدول المتضررة الى اتخاذ اجراءات انتقامية بتأخير الالتزامات المتعلقة -على نسق احكام التحكيم الصادرة عن منظمة التجارة العالمية- بالجداول الزمنية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPs) فى مجال برامج الكمبيوتر والمواد الصيدلانية والفونوغرافات والمنتجات الحساسة الأخرى.

ب- الحصاد المبكر (قبل يناير/كانون ثان ٢٠٠٥): خفض قدره ٥٠% على جميع دعومات التصدير.

ج- عام ٢٠٠٥: I الغاء جميع دعومات التصدير؛ II الغاء تدابير دعم الاسعار والدخول. III الغاء كافة التدابير التى تشوه تجارة القطن ونتاجه.

٤- الشكاوى المتعلقة بالنزاع فى ظل اجراءات منظمة التجارة العالمية

المنازعات أداة هامة من اجل التعرف على انتهاكات قواعد منظمة التجارة العالمية، حيث تساعد المفاوضات على ذلك عندما يقصر الاطار القانوني عن تحقيق ذلك. ويمكن أن تساعد التحالفات الفعالة للدول المتضررة من الموقف الحالى فى ايضاح التشوهات التى تؤدي اليها الاسعار المنخفضة، الى جانب أوجه الضعف الحالية فى الاطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية.

ويمكن تقديم الشكاوى لمنظمة التجارة العالمية بصدد مخالفات معايير الدعومات بموجب "حكم السلام فى الاتفاقية الخاصة بالزراعة" أو بعد أول يناير/كانون ثان ٢٠٠٣ بموجب "الاتفاقية الخاصة بالدعومات والاجراءات التعويضية".

٥- الجمع بين القطن والمنسوجات القطنية والملابس الجاهزة
من المهم البحث عن سبل توافق المفاوضات الزراعية بشأن القطن مع خفض التعريفات على
المنسوجات القطنية والملابس، من أجل فتح الأسواق أمام منتجات القيمة المضافة.

٦- الإفصاح عن الدعومات الحكومية لمنظمة التجارة العالمية
ينبغي أن تفصح الحكومات عن الدعومات التي تؤدي إلى تشوه الأسواق والإنتاج قبل تطبيقها. كما
يجب الإفصاح عن الدعومات الأخرى كل عام، لكي تتاح الفرصة للدول المتأثرة بها للتصرف في
الوقت الملائم في ظل إجراءات منظمة التجارة العالمية. وكان من غير المشجع لكثير من الدول
المتضررة من جراء الدعومات أن تعلم أنه يتم أحياناً الإفصاح عن التدابير الحكومية لإمانة منظمة
التجارة العالمية بعد عامين أو ثلاثة من تطبيقها.

ثالثاً - التثقيف بشأن مصدر الدعومات

هناك توافق في الآراء -بصفة عامة- بأن الدعومات تمثل مشكلة لا يمكن حلها على
المستوى الاقتصادي. فالدعومات تكمن في جوهر السياسات المحلية. ولذا، فإن الدول والصناعات
المتضررة في حاجة لاتخاذ إجراءات سياسية للقضاء على الدعومات في منبعها. ويحتاج صانعو
السياسات والجمهيري في الدول المتقدمة التي تدعم القطن إلى معرفة الاضرار الناجمة عن تشوهات
الأسواق.

ويمكن أن تدخل صناعات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والدول المتضررة في
تحالفات لتثقيف صانعي السياسة والجمهيري في الدول المتقدمة. ويمكن أن تستخدم تلك التحالفات
وسائل الاعلام والوسائل الأخرى لاستهداف جماهيرها عن طريق برامج تثقيفية بشأن الاضرار
والاسعار المنخفضة الناجمة عن الدعومات.

رابعاً - المعاملة الخاصة والمتباينة للدول النامية

اعرب الكثير من الدول النامية عن حاجتها للنهوض بمستوى المعاملة الخاصة والمتباينة
في منظمة التجارة العالمية. فقد استثمرت الدول المتقدمة آلاف المليارات من الدولارات في
قطاعاتها الريفية منذ عقد الثمانينات داعمة بذلك زهاء ٣٥% من دخول منتجها، وحققت بذلك ميزة
تنافسية لا تستطيع الدول النامية مجاراتها. ولذا، فإن الغاء الدعومات والحوالز التجارية التي
تمنحها الدول المتقدمة للقطن يعد بمثابة الخطوة الأولى نحو تحقيق المساواة لجميع الدول. ولذا،
لا يمكن مجارة المفاوضات مع عملية التبادل المتماثل من جانب الدول النامية وبعض المزايا
التنافسية، مثل العمالة والطقس.

الالتزام الاساسي: تُمنح الدول التي تعتمد على القطن فترة سماح لمدة خمس سنوات للبدء
في خفض التدرجي للتعريفات الجمركية والدعومات خلال فترة عشرة أعوام.